11 / 2020

مشروع قانــون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 31 جانفي 2020 بين وزارة المالية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة

فصل وحيد :

تتمّ الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 31 جانفي 2020 بين وزارة المالية ومجموعة من البنوك المحلية تتعلق بقرض بمبلغ أربع مائة وخمسة وخمسون (455) مليون أورو لتمويل ميزانية الدولة.

11 / 2020
الـواردات عـــــــدد
04 فيفرى 2020
مجلس نـواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح أسباب

11 / 2020

في إطار تعبئة موارد ميزانية الدولة لسنة 2020 وللاستفادة من الإيداعات بالعملة لغير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية، قامت وزارة المالية بتاريخ 31 جانفي 2020 بإبرام اتفاقية قرض بمبلغ 455 مليون أورو مع مجموعة من البنوك المحلية.

يخضع القرض للشروط المالية التالية:

- **المبلـغ:** 455 مليون أورو (ما يعدل حوالي 1.420 م د)
- **المدة:** يتم تسديد القرض دفعة واحدة بعد 2 أو 3 أو 5 سنوات حسب اختيار البنك.
- **نسبة الفائدة:** تم ضبط نسبة الفائدة حسب مدة السداد ويلخص الجدول التالي هذه النسب:

المبلغ	مدة القرض (سنوات)	نسبة الفائدة
300	2	2% سنويا
140	3	2.25% سنويا
15	5	2.75% سنويا

يلخص الجدول التالي مساهمة كل بنك في القرض المجمع:

		المدة (سنوات)			الجملة
	البنك	2	3	5	
1	بنك تونس العربي الدولي	75			75
2	BH بنك	40			40
3	الشركة التونسية للبنك	10	20	10	40
4	البنك التونسي الليبي	30			30
5	التجاري بنك	30			30
6	بنك المؤسسة المصرفية العربية		30		30
7	بنك البركة	10	20		30
8	البنك العربي لتونس		30		30
9	بنك الأمان	10	15	5	30
10	البنك الوطني الفلاحي	30			30
11	بنك اليوباف الدولي- تونس	30			30
12	الإتحاد الدولي للبنوك		20		20
13	البنك التونسي	13.5			13.5
14	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة	10			10
15	مصرف شمال إفريقيا الدولي	5	5		10
16	بنك تونس العالمي	5			5
17	بنك تونس والإمارات	1.5			1.5
	المجموع	**300**	**140**	**15**	**455**

موضوع القانون المعروض هو المصادقة على اتفاقية القرض المصاحبة.

11 / 2020

إتفاقية تمويل

بتاريخ 31 جانفي 2020

بين

الدولة التونسية

ومجموعة من البنوك المحلية

بمبلغ 455 مليون أورو

لدعم ميزانية الدولة

إتفـاقية تمويل

أبرمت هذه الإتفاقية بتاريخ 31 جانفي 2020 بين الدولة التونسية، ممثلة من قبل السيد محمد رضا شلغوم وزير المالية الكائن مقره بوزارة المالية، تونس، ساحة الحكومة بالقصبة،

ويشار إليها بـ "الدولة"، من جهة،

وجمع من البنوك الآتي بيانها :

1- BH بنك، شركة خفية الاسم، رأس مالها 238.000.000 دينار، مقرها تونس، 18 شارع محمد الخامس، مرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات تحت عدد 0024588W، ممثلة من قبل السيد هشام الربيعي المدير العام أو من يمثله.

2- **بنك تونس العربي الدولي**، شركة خفية الاسم، رأس مالها 170.000.000 دينار، مقرها تونس،70-72 شارع الحبيب بورقيبة، مرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات تحت عدد 0000110F، ممثلة من قبل السيد محمد العقربي المدير العام أو من يمثله.

3- **الشركة التونسية للبنك**، شركة خفية الاسم، رأس مالها 776.875.000 دينار، مقرها تونس، نهج الهادي نويرة، مرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات تحت عدد 0001237A، ممثلة من قبل السيد لطفي الدبابي المدير العام أو من يمثله.

4- **البنك التونسي الليبي** شركة خفية الاسم، رأس مالها 100.000.000 دينار، مقرها تونس، شارع الأرض المركز العمراني الشمالي، مرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات تحت عدد 0033272/D ممثلة من قبل السيد زهير الواقع المدير العام أو من يمثله

5- **التجاري بنك**، شركة خفية الاسم، رأس مالها 203.709.985 دينار، مقرها تونس، 24 نهج الهادي كراي المركز العمراني الشمالي، مرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات تحت عدد 0000121 J، ممثلة من قبل السيد هشام السفا المدير العام أو من يمثله.

6- **بنك الأمان**، شركة خفية الاسم، رأس مالها 132.405.000 دينار، مقرها تونس، شارع محمد الخامس، مرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات تحت عدد 0000221M، ممثلة من قبل السيد أحمد الكرم رئيس هيئة الإدارة الجماعية أو من يمثله.

7- **بنك المؤسسة العربية المصرفية تونس**، شركة خفية الاسم، رأس مالها68.000.000 دينار، مقرها تونس، نهج بحيرة أناسي بضفاف البحيرة، مرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات تحت عدد 577975/B ممثلة من قبل السيد علي الكعلي المدير العام أو من يمثله.

8- **البنك الوطني الفلاحي**، شركة خفية الاسم، رأس مالها 176.000.000 دينار، مقرها تونس، 5 نهج سوريا، مرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات تحت عدد 000123L، ممثلة من قبل السيد الحبيب بالحاج قويدر المدير العام أو من يمثله.

9- **بنك اليوباف الدولي** شركة خفية الاسم، رأس مالها 25 مليون دولار أمريكي، مقرها تونس، شارع البورصة ضفاف البحيرة، مرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات تحت عدد 30554/Y ممثلة من قبل السيد رضاء الدين بنوقة المدير العام أو من يمثله.

10- **البنك العربي لتونس**، شركة خفية الاسم، رأس مالها 100.000.000 دينار، مقرها تونس، 9 نهج الهادي نويرة، مرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات تحت عدد 14161/Q ممثلة من قبل السيد أحمد رجيبة المدير العام أو من يمثله.

11- **الإتحاد الدولي للبنوك**، شركة خفية الاسم، رأس مالها 172.800.000 دينار، مقرها تونس، 65 شارع الحبيب بورقيبة، مرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات تحت عدد 00002708 Q، ممثلة من قبل السيد محمد منذر الغزالي المدير العام أو من يمثله.

12- **البنك التونسي**، شركة خفية الاسم، رأس مالها 225.000.000 دينار، مقرها تونس، 2 نهج تركيا، مرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات تحت عدد 0000120H، ممثلة من قبل السيد محمد الحبيب بن سعد المدير العام أو من يمثله.

13- **الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة** شركة خفية الاسم، رأس مالها 100.007.645 دينار، مقرها تونس 139 شارع الحرية، مرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات تحت عدد 002707P، ممثلة من قبل السيد PIERRE BEREGOVOY المدير العام أو من يمثله

14- **مصرف شمال إفريقيا الدولي**، شركة خفية الاسم، رأس مالها 30.000.000 دولار أمريكي، مقرها تونس، شارع خير الدين باشا تقسيم النسيم، مرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات تحت عدد 0033277/J ممثلة من قبل السيد عبد الكريم عمران زرتي الرئيس المدير العام أو من يمثله

15- **بنك تونس العالمي**، شركة خفية الاسم، رأس مالها 50.000.000 دولار أمريكي، مقرها تونس، 18 شارع الولايات المتحدة الأمريكية–البلفدير، مرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات تحت عدد 14137/Q ممثلة من قبل السيد محمد الفقيه الرئيس التنفيذي أو من يمثله.

16- **بنك تونس والإمارات**، شركة خفية الاسم، رأس مالها 90.000.000 دينار، مقرها تونس، 5 مكرر نهج محمد بدرة، مرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات تحت عدد 015094B ، ممثلة من قبل السيد جلال عزوز المدير العام أو من يمثله.

17- **بنك البركة تونس**، شركة خفية الاسم، رأس مالها 120 مليون دينار تونسي، مقرها 88 شارع الهادي شاكر 1002 تونس البلفيدير، وثائقها القانونية مودعة لدى إدارة الملكية العقارية بتونس مجلد 20 عدد 1002، معرّفها الوحيد عدد F0031041، ممثلة من قبل السيد محمد المنصر بصفته المدير العام،

<u>ويشار إليهم بالبنوك من جهة أخرى</u>

تـمهيـــد:

وقع الاتفاق والتراضي بين الأطراف المتعاقدة على ما يلي:

الفصل الأول: مبلغ التمويل

تلتـزم البنـوك، بمقتضى هذه الاتفاقية، بأن تضـع على ذمـة الدولة، الـتي قبلت ذلك، تمويلا بمبلغ 455 (أربع مائة وخمسة وخمسون) مليون أورو لدعم ميزانية الدولة التونسية موزعا بين البنوك المذكورة حسب الجدول التالي:

	البنوك	المبلغ (م أورو)
1	بنك تونس العربي الدولي	75
2	BH بنك	40
3	الشركة التونسية للبنك	40
4	البنك التونسي الليبي	30
5	التجاري بنك	30
6	بنك المؤسسة المصرفية العربية-تونس	30
7	بنك الأمان	30
8	البنك العربي لتونس	30
9	البنك الوطني الفلاحي	30
10	بنك اليوباف الدولي- تونس	30
11	الإتحاد الدولي للبنوك	20
12	البنك التونسي	13.5
13	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة	10
14	مصرف شمال إفريقيا الدولي	10
15	بنك تونس العالمي	5
16	بنك تونس والإمارات	1.5
17	تمويل بنك البركة	30
	المجموع	**455**

الفصل 2: البنك الوكيل

تم تعيين BH بنك كبنك وكيل ويشار إليه فيما يلي بـ "البنك الوكيل" لإنجاز عمليات سحب التمويل واستخلاص وتوزيع حصص الأقساط والفوائد المستحقة بين مختلف البنوك كل حسب مساهمته.

تتعامل الدولة مباشرة مع البنك الوكيل الذي يقوم بتنسيق هذه العمليات مع بقية البنوك.

<u>الجزء الأول</u>: التمويلات العادية

الفصل 3: السحب

بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وبناء على طلب وزارة المالية، يطلب البنك الوكيل، قبل يومي عمل من تاريخ سحب التمويل من بقية البنوك تنزيل مساهمتها في التمويل، وفق مقتضيات الفصل الأول من هذه الاتفاقية، دفعة واحدة بحساب الدولة بالأورو المفتوح بالبنك المركزي التونسي.

الفصل 4: الشروط المالية للتمويل

تتعهد الدولة بسداد التمويل الممنوح إليه بمقتضى هذه الاتفاقية وفق الشروط المالية التالية :

4.1- **أحكام سداد الأصل:**

تسدد الدولة مبلغ أصل التمويل دفعة واحدة حسب اختيار البنك بعد مضي:

- سنتان (2) من تاريخ السحب.
- ثلاث (3) سنوات من تاريخ السحب.
- خمس (5) سنوات من تاريخ السحب.

4.2- **أحكام سداد الفائدة:**

تلتزم الدولة بأن تدفع فائدة سنوية على جميع المبالغ المسحوبة من التمويل وغير المسددة قدر ها:

- 2% (اثنان بالمائة) سنويا في صورة اختيار مدة سداد بسنتين.
- 2.25% (اثنان فاصل خمسة وعشرون بالمائة) سنويا في صورة اختيار مدة سداد بثلاث سنوات.
- 2.75% (اثنان فاصل خمسة وسبعون بالمائة) سنويا في صورة اختيار مدة سداد بخمس سنوات.

تحتسب الفائدة على أساس سنة بـ360 يوما مقسمة على 12 شهرا، كل شهر بـ 30 يوما. يتم سداد الفوائد سنويا من تاريخ السحب.

الفصل 5: إجراءات السداد

مع مراعاة مقتضيات ملحق هذه الاتفاقية والمتعلق بالشروط المالية الخاصة بكل بنك، يرسل البنك الوكيل لوزارة المالية جداول السداد المعدة طبقا للشروط المنصوص عليها بالفصل 4 من هذه الاتفاقية وذلك بالنسبة لكل بنك حسب مساهمته في أجل لا يتعدى خمسة أيام عمل مفتوحة من تاريخ سحب مبلغ التمويل.

تتعهد الدولة بسداد التمويل بالأورو طبقا لجداول السداد المذكورة أعلاه .

يتعين على البنك الوكيل قبل حلول أجل السداد بثلاثين يوما إرسال إشعار سداد لوزارة المالية يتضمن بيانات تتعلق بالمبلغ المستوجب سداده أصلا وفائدة وطريقة احتساب الفوائد المستحقة وتاريخ الاستحقاق ورقم الحساب البنكي للبنك الوكيل المفتوح بالأورو لدى البنك المركزي التونسي.
وفي صورة عدم توصل وزارة المالية بإشعار السداد فإنها تقوم بتسديد الأقساط المستحقة طبقا لجداول السداد سالفة الذكر.

تتولى وزارة المالية إعلام البنك الوكيل بحصة كل بنك من البنوك من القسط المستحق مفصلة أصلا وفائدة وذلك قبل ثلاثة أيام عمل مفتوحة على أقصى تقدير من تاريخ الخلاص. يقوم البنك الوكيل ، في اجل يوم عمل مفتوح من تاريخ خلاص القسط المستحق من طرف المقترض، بتحويل المبالغ الراجعة للبنوك بحساباتها المفتوحة بالأورو لدى البنك المركزي التونسي.

في صورة تأخر البنك الوكيل عن تحويل المبالغ المستحقة لفائدة البنوك في الأجل المذكور أعلاه يتحمل البنك الوكيل فوائض تأخير يتمّ إحتسابها بنسبة 2% تضاف إلى نسبة الفائدة المستوجبة طبقا لأحكام الفصل 4.2 من هذه الاتفاقية. وتحتسب هذه الفوائض من تاريخ إستحقاق المبلغ إلى يوم تحويله الفعلي لحساب البنوك من طرف البنك الوكيل.

إذا تزامن تاريخ الخلاص مع يوم عطلة بالجمهورية التونسية يقع اعتماد أول يوم عمل مفتوح موالي لتاريخ الخلاص وفي هذه الحالة يقع احتساب الفوائد دون أي تعديل.

الجزء الثاني: تمويل بنك البركة

الفصل 6 : موضوع التمويل

يوافق بنك البركة، بمقتضى هذه الاتفاقية، على تمويل حاجيات الدولة التونسية لدعم ميزانيتها وتنفيذ مشاريعها التنموية، وذلك طبقا لصيغ عمليات الصيرفة الإسلامية المنصوص عليها بأحكام الفصل 11 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرّخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسّسات المالية.

وتوافق الدولة على توظيف مبلغ التمويل في مجالات تتوافق مع معايير الصيرفة الإسلامية طبقا لصيغ التمويل المنصوص عليها بأحكام الفصل 11 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المذكور آنفا.

الفصل 7: مبلغ التمويل

يلتزم بنك البركة، بمقتضى هذه الاتفاقية، بأن يضع على ذمة الدولة، التي قبلت ذلك، تمويلا بمبلغ 30 (ثلاثين) مليون أورو طبقا لصيغ عمليات الصيرفة الإسلامية المنصوص عليها بأحكام الفصل 11 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المذكور آنفا ووفقا للشروط المالية المنصوص عليها في الفصل الرابع أدناه.

وتلتزم الدولة، بمقتضى هذه الاتفاقية، بتوظيف مبلغ التمويل أعلاه بما يتماشى مع معايير الصيرفة الإسلامية وطبقا لصيغ العمليات المنصوص عليها بأحكام الفصل 11 من القانون عدد 48 لسنة 2016.

الفصل 8: السحب

يتم السحب طبقا لصيغ عمليات الصيرفة الإسلامية المنصوص عليها بأحكام الفصل 11 من القانون عدد 48 لسنة 2016، وبناءً على طلب وزارة المالية التي تحدّد فيه مجالات تدخل بنك البركة بما يتماشى مع معايير الصيرفة الإسلامية.

الفصل 9: الشروط المالية لتمويل بنك البركة

تتعهد الدولة بسداد التمويل الممنوح إليها من قبل بنك البركة بمقتضى هذه الاتفاقية وفق الشروط المالية موضوع الجدول التالي :

المبلغ (م أورو)	10	20
مدة السداد (سنوات)	2	3
هامش الربح	%2	%2.25

يسدد الأصل دفعة واحدة في نهاية مدة السداد.

يحتسب هامش الربح على أساس سنة بـ360 يوما مقسمة على 12 شهرا، كل شهر بـ 30 يوما. يتم سداد هامش الربح سنويا من تاريخ السحب.

يقع تنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية المتعلقة بتمويل بنك البركة في إطار عمليات صيرفة إسلامية تصادق عليها هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية لبنك البركة تونس.

الجزء الثالث: أحكام مشتركة

الفصل 10: السداد المبكر

10.1- السداد المبكر الاختياري:

يحق للدولة أن تقوم بالسداد المبكر كليا أو جزئيا للمبالغ المستحقة للبنوك بموجب هذا التمويل دون أي تمييز بين هذه البنوك.

إذا اعتزمت الدولة القيام بهذه العملية، تقوم بإعلام البنك الوكيل شهرا واحدا على الأقل قبل الموعد المقترح للدفع المسبق بالمبلغ الذي سيتم تسديده.

يتم تسديد المبلغ المستوجب مع دفع الفوائد المستحقة إلى غاية تاريخ التسديد المبكر.

في صورة إجراء تسديد مبكر جزئي يتم تحيين جدول سداد التمويل بالنسبة لكل بنك وفي هذه الحالة يكون السداد للأقساط الأبعد أجلا.

10.2- السداد المبكر الإجباري:

في صورة عدم احترام الدولة لتعهداتها بعنوان هذه الاتفاقية وخاصة المتعلقة بتسديد المبالغ المستحقة في الآجال ما لم يكن السبب ناتجا عن حالة القوة القاهرة على معنى الفصلين 282 و283 من مجلة الالتزامات والعقود وظلت هذه الوضعية مستمرة لمدة 60 يوما، يجوز للبنك الوكيل إعلام وزارة المالية بوجوب السداد المبكر للتمويل وكل الفوائد المستحقة، وبذلك يكون ذلك المبلغ، وبالرغم من أي حكم مخالف في هذه الاتفاقية، قد أستحق في الحال ووجب سداده دون الحاجة إلى أي إجراء أو إعلام آخر.

الفصل 11: التأخر في استعمال الحق

من المتفق عليه بين الأطراف المتعاقدة أن أي تأخير أو امتناع أو تساهل من قبل الأطراف المتعاقدة في ممارسة حقوقها بمقتضى هذه الاتفاقية في مواجهة الطرف الآخر لا يعتبر تنازلا عن تلك الحقوق.

الفصل 12: القانون واجب التطبيق وتسوية النزاعات

12.1- تخضع هذه الاتفاقية، تنفيذا و تفسيرا، لأحكام القانون التونسي.

12.2- كل نزاع ينشأ بين أطراف هذه الاتفاقية وكل إدعاء يدعيه طرف على الطرف الآخر، في إطار هذه الاتفاقية، ولم تتمكن الأطراف المتعاقدة من تسويته بينها بالتراضي، فإنه يعرض على محاكم تونس العاصمة للبت فيه.

12.3- إذا كانت الدولة متمتعة بأي حصانة من الإجراءات القانونية في أي مكان أو كانت أموال الدولة متمتعة بحصانة من التنفيذ للوفاء بحكم قضائي، فإن الدولة تلتزم بعدم استخدام تلك الحصانة على وجه يتعارض مع حق البنوك في استيفاء حقوقها الناشئة عن هذه الاتفاقية.

الفصل 13: نفاذ الاتفاقية وتعديلها

13.1- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ حال استكمال إجراءات المصادقة القانونية عليها.

13.2- لا يجوز تعديل أي فصل في الاتفاقية إلا باتفاق الأطراف المتعاقدة كتابة.

الفصل 14: محل المخابرة والعناوين

14.1 - لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية عينت الأطراف المتعاقدة محل مخابرتها كل بمقره المذكور أعلاه.

14.2- كل إعلام أو طلب يوجهه أحد الأطراف المتعاقدة إلى الاخر بناء على هذه الاتفاقية أو بمناسبة تطبيقها يتعين أن يكون بأي وسيلة ثابتة التاريخ تترك أثرا كتابيا.

الفصل 15: المصاريف

تحمل كامل المصاريف الناشئة عن هذه الاتفاقية على عاتق الدولة وتعفى هذه الاتفاقية من إجراءات ومعاليم التسجيل.

صفحـــــة التـــوقيع

وإقرارا بما تقدم وقعت الأطراف المتعاقدة في التاريخ المذكور في مطلعها بواسطة ممثلين مفوضين قانونا.

عن الدولة التونسية

وزير المالية

محمد رضا شلغوم

عن البنوك

بنك BH

بنك تونس العربي الدولي

الشركة التونسية للبنك

التجاري بنك

البنك الوطني الفلاحي

بنك المؤسسة المصرفية العربية

بنك الأمان

البنك التونسي الليبي

الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة

الإتحاد الدولي للبنوك

بنك اليوباف الدولي-تونس

البنك العربي لتونس

بنك البركة

البنك التونسي

بنك تونس العالمي

مصرف شمال إفريقيا الدولي

بنك تونس والإمارات

ملحق

توزيع مبلغ التمويل حسب مدة السداد

	البنوك	المدة (سنوات)			الجملة
		2	3	5	
1	بنك تونس العربي الدولي	75			75
2	بنك BH	40			40
3	الشركة التونسية للبنك	10	20	10	40
4	البنك التونسي الليبي	30			30
5	التجاري بنك	30			30
6	بنك المؤسسة المصرفية العربية		30		30
7	البنك العربي لتونس		30		30
8	بنك الأمان	10	15	5	30
9	البنك الوطني الفلاحي	30			30
10	بنك اليوباف الدولي- تونس	30			30
11	الإتحاد الدولي للبنوك		20		20
12	البنك التونسي	13.5			13.5
13	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة	10			10
14	مصرف شمال إفريقيا الدولي	5	5		10
15	بنك تونس العالمي	5			5
16	بنك تونس والإمارات	1.5			1.5
17	بنك البركة	10	20		30
	المجموع	**300**	**140**	**15**	**455**